

أنور مالك



ملاحظات لأمن ومستقبل المنطقة المغاربية

في البداية أشكر جزيل الشكر، كل من المنظمة المغربية للصحراويين الودويين، وجمعية ما تقيش أولادي، وشبكة الفضاء الشامل بالداخل، وجمعية الصداقة المغربية اللاتينية بالناظور، على هذه الدعوة الكريمة، للمساهمة في هذا الملتقى العالمي الذي يتناول أعقد الشؤون المغاربية وأشدّها حساسية، وأخطرها على مستقبل الشعوب المغاربية وحتى الإفريقية.

كما أحيي المشاركين والإعلاميين والحضور الكرام على مساهماتهم في تأطير وبذل الجهد من أجل إنجاح هذا الملتقى، وجعله منعطفًا مهمًا في مسار تحقيق الإستقرار وضمان الأمن وإرساء الوحدة وتدعيم التآلف في هذه المنطقة المغاربية المتآمر عليها.

أيها الإخوة الأفاضل

لا أريد أن أتحدث كثيرا، أو أغوص في أعماق مختلف الشؤون المغاربية، سواء أتفق عليها أو اختلف فيها. ولكن أودّ أن أناقش في مداخلتي بعض الأمور الهامة، والتي تتعلق بأمن المنطقة في هذا العصر الأمريكي الموبوء، والذي نراه يشهد تحولا جذريا نحو تفتيت الدول العربية والإسلامية عبر مخطط صهيوني بامتياز، وهذا التفتيت يأتي وفق رؤى وأساليب مختلفة، بينها الطانفي وآخر عرقي، ونجد الجهوي والقبلي، ونرى أيضا الإيديولوجي. وطبعا ذلك يأتي في إطار مواصلة المهمة الإستدمارية والإستعمارية، التي كانت تقوم بها قوى الإحتلال والإحلال الزاحفة على العالم الإسلامي، ولا تزال تحاول إفساد هويته، حيث أخفقت من قبل، كما وضعت الحدود الملعومة لأجل شرعة الشقاق والصراعات. ونعلم أنه لا توجد حدود في الدول العربية والإسلامية قد وضعتها الشعوب بمحض إرادتها، أو حتى بقرارات فوقية من السلطات المحلية، بل كلّها من مخلفات الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو الإيطالي... الخ.

فمشاريع تفتيت الدول لدويلات وتقسيمها لكانتونات، هي من أعقد ما يواجه المنطقة العربية عموما والمغاربية بصفة أخص، وذلك بإحياء النعرات العرقية والطائفية، أو إشعال فتائل الفتن السياسية، أو من خلال مخططات خلق أقلّيات دينية سواء عن طريق التبشير، أو بزرع المذاهب البائدة، أو بتوجيه المذاهب السائدة وفق رؤى لا تخدم هوية الدول ولا مستقبل شعوبها.

وأودّ هنا أن أشير إلى أمر هام للغاية، ويتعلق بالأمن الإقليمي في المنطقة المتوسطية، فالحديث عن المستقبل لا يمكن أن يعطي صورة واضحة المعالم من دون الإحاطة بواقع الأمن الإقليمي الذي نعايشه حاليا. وطبعا الحديث عن هذا الواقع يحتاج إلى مجلدات وليس إلى حديث عابر عبر كلمة مختصرة في ملتقى محدود زمنيا.

فما هو معلوم أن الأمن هو من النعم التي يمنّها الله تعالى على بني البشر، ولا يتحقق هذا الأمن أبدا إلا في ظل إستقرار إقتصادي وإجتماعي وإيديولوجي، وهذا الإستقرار بدوره لا يمكن تحقيقه إلا في أطر التعاون الوثيق بين الشعوب، وتحت نبض إستقلالية هذه الشعوب في تقرير مصيرها وإختيار حكامها وفق منطق نزيه ونظيف وديمقراطي، لا مجال فيه للوصاية أو التزوير أو التبعية.

أقولها بكل وضوح:

أنه لا يمكن أبداً أن يتحقق الأمن في ظل حكومات فاسدة ومتسلطة وأنظمة ديكتاتورية وشمولية، ولا يمكن تحقيق الأمن أيضاً في ظل حكام ليست لهم الشرعية الشعبية، أو ممن تحولوا لبيادق لدى قوى الهيمنة والإمبريالية، ولا يمكن أيضاً تحقيق الأمن في واقع شعبي متخلف سواء على المستوى الفكري أو الحضاري أو الاجتماعي.

ولهذا فمعادلة الأمن تبدأ من طبيعة الحكم وفكر الناس، بل هو معادلة تكاملية بين الحاكم الراشد والشعب الواعي بمسؤولياته والمتحمس لتقرير مصير مستقبله وفق إرادة البناء لا التدمير، ولا يتحقق مبتغى الوصول لشيء ملموس من غير هذه المعادلة التكاملية التي لا تقبل الإشتقاق المتحيز ولا التفاضل الإقصائي، الذي غالباً ما يخضع لأجندات أجنبية. كما أن الأمن لا يمكن أن نصل إليه في ظل الفساد ونهب الثروات والبهتان والكذب الممارس، عبر وسائل إعلام صار همّ أغلبها هو رضا الأجهزة الأمنية والإستخباراتية فقط، لأجل ربح الإشهار والمبيعات والدعم المتواصل. كما يستحيل التحدث عن أمن المنطقة المتوسطة من دون الحديث عن أمن إفريقيا وأمن الضفة الأخرى، بتوازن مطلق لا لیس فيه.

حتى لا أطيل كثيراً عليكم في مناقشة هذا الموضوع الشائك والمعقد الذي له تداعيات كثيرة ومتعددة، فأرى بإختصار جد شديد، أنه لا يمكن أن نحكم على أن المنطقة المتوسطة تعيش في أمن، أو أنه يمكن بناء مستقبل واعد، ونحن نرى ونلمس كل المتناقضات التي لا علاقة لها على الإطلاق بالأمن ولا الإستقرار ولا بالتطور. على سبيل الإستدلال نذكر النقاط التالية:

- 1- نجد معدّل الفقر ونسب البطالة في تنامي مستمر، وهو الذي زاد في معدل الجريمة المنظمة، وأشعل فتيل العنف والتمرد واليأس.
- 2- نلمس تطور ملحوظ في سباق التسلح بين بعض الدول وعلى حساب الإقتصاد المحلي الذي يعاني من اضطرابات وهشاشة لا نظير لها.
- 3- تنامي النعمة والثروات الشعبية وخاصة في الأحياء الفقيرة والقصديرية، والتي تشكل الغالبية العظمى من الدول الإفريقية، وخاصة في ظل تدهور القدرة الشرائية وغلاء الأسعار وإنعدام تكافؤ الفرص، وإنتشار فظيع للجنح والغش والأوبئة بمختلف أنواعها، والنقص الفادح في الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والخدمات العامة.
- 4- فساد الحكومات والأنظمة، وغياب مشاريع جادة لمحاربة ظاهرة الرشوة خاصة، التي صارت لها تأثيرات بالغة على مستقبل الأجيال والشعوب، وأدى ذلك إلى تنامي التطرف والهجرة السرية واللصوصية والغلو الطائفي والاجتماعي.
- 5- الإستمرار في تكاثر الجماعات السلفية المتطرفة، هذا بسبب غياب المرجعيات الدينية ذات المصادقية والإعتدال، وأيضاً تورط جهات مختلفة لتغذية هذه الظواهر التي تعيق التطور والإستقرار، بينها الأجنبي وبينها الداخلي.
- 6- تغلغل المافيا في كثير من القطاعات، وتحالف السياسي والمالي في أطر تتنافى مع القانون ولا تخدم إلا العنف والعنف المضاد.

7- الأنظمة بدورها تتناحر فيما بينها لأسباب مختلفة، وتعمل كل ما في وسعها من أجل توريث هذا التناحر إلى الشعوب المغلوب على أمرها، وفق ما يخدم أجندات المؤسسات الرسمية المتباينة في التطلعات والمخططات.

8- عملية إفساد ممنهج للقطاعات الشديدة الحساسية، وأهمها القطاع التربوي، القطاع العسكري، القطاع الديني، وقد أدى ذلك إلى زعزعة ركائز الرقي والمتمثلة في: - الأخلاق - الفكر - المادة. مما يكشف عن مدى أهمية الأمن الفكري، والأمن المادي، والأمن الأخلاقي، وأي اختلال في هذه الثلاثية سيعود حتماً بالوبال والكارثة.

9- التدخلات الأجنبية بطرق رسمية أو مخابراتية أو أممية، بسبب الثروات النفطية ومناجم الذهب والفسفات، وخيرات كثيرة تزخر بها القارة السمراء، مما جعل لعاب الغرب يسيل بالفعل من أجل السيطرة على هذه المنابع سواء عن طريق الشراكات أو من خلال فرض الأمر الواقع، تحت ذرائع مختلفة وعلى رأسها ما يسمى بتنظيم القاعدة. ويكفي على سبيل الاستدلال، أن مجلس المعلومات الأمريكي القومي توقع أن ترتفع واردات النفط من غرب إفريقيا فقط إلى 25٪ بحلول 2015.

10- إشعال فتيل الحروب في العراق وأفغانستان وفلسطين، وأيضا مخططات الحروب الأهلية والإرهاب في أقطار أخرى، وأيضا ما يعمل في الخفاء من أجل استمرار الوضع في المنطقة المغاربية، فيما يخص قضية الصحراء الغربية، والتي بلا شك ستؤدي إلى حرب مستقبلا إن لم يتم الإسراع لوضع حلّ نهائي في إطار الشرعية الدولية التي يتفق عليها الجميع، وعلى رأس ذلك أبناء الصحراء أنفسهم، الذين عليهم أن يتحركوا، بصفتهم أصحاب الشأن في كل ما يتعلق بمستقبلهم ومصيرهم، ولا يجوز مطلقاً لأي كان أن يعلن الوصاية عليهم أو الحجر على تطلعاتهم أو يتاجر بغيرهم.

وبلا شك أن مخططات إشعال حرب ما بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية، هي موجودة وتحاك في الخفاء من طرف تجار المآسي، كما أنها تظهر حتى في التهديدات التي تطلقها قيادات البوليساريو من حين لآخر، وهذه المواجهة إن حدثت أو لم تحدث وبقيت في إطارها التعبوي، سيكون لها التأثير الوخيم على استقرار الضفتين، وستحول المنطقة إلى مرتع خصب، لتقوية قلوب القاعدة التي تنتظر مثل هذه الفرص الثمينة، من أجل العودة للواجهة بعد انقراض تكاثرها، كما جرى في العراق أو اليمن...

أيها الإخوة الكرام

لعلّ من بين أخطر ما يواجه أمن المنطقة المتوسطية، ما يطلق عليه "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وقد صارت الضفة الأخرى تبالغ في مخاطره كثيراً، والذي نراه كما يراه غيرنا، يخدم أجندة غربية بطريقة لا مثيل لها على الإطلاق.

فالغرب الذي يصدر قرارات تجميد أرصدة الأشخاص والمنظمات والدول والجمعيات الإنسانية بزعم أنها تمول الإرهاب الدولي، هو نفسه الذي يجرم الفدية عبر قرارات أممية، وهو الغرب نفسه الذي لا

يزال مصرًا على إرسال رعاياه – وأغلبهم من عملاء المخابرات إن لم نقل كلهم - إلى المناطق التي يعترف بخطرهما في مقرراته وتقاريره وبياناته ومراسلاته، وأنا شخصيا أرى أن ذلك هو مخطط واضح لتمويل الجماعات المسلحة المتحالفة مع مافيا التهريب والمخدرات في منطقة الساحل والصحراء. وهو مخطط يطبخ على نار هادئة، لإيجاد تحالف واضح المعالم ما بين بوكو حرام بنيجريا، والشباب بالصومال، وبقايا الجماعات السلفية في المنطقة المغربية، وهو الذي سيفتح آفاقا أخرى للتدخل الغربي المشبوه في المنطقة، وتحت ذرائع ووسائل متعددة.

وهذا التدخل السافر في شؤون أمن شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، قوّض الكثير من جهود الدول التي عملت ما في وسعها من أجل القضاء على الإرهاب، وخاصة أنه يوجد من أعطى مثلا يحتذى به في إستئصال الظاهرة، كالجزائر مثلا، والتي دفعت الثمن غالبا وباهضا بسبب هذا العنف والإرهاب الإسلاموي، ولكن اتضحت الرؤيا بعد ما يقارب العشرين عاما من الكفاح، بينها نصف المدة قضتها الجزائر في ظل عزلة تامة وتجاهل دولي وحتى عربي، لخطر الإرهاب على الشعوب وعلى العالم، والنصف الآخر بدأ منذ 11 سبتمبر 2001 لما إمتد الإرهاب إلى أقوى دولة في العالم.

أقول بكل موضوعية ومهنية، أن الجزائر أدت ما عليها لأجل مكافحة الإرهاب، ولصالح المنطقة المتوسطة، سواء على المستوى الأمني عن طريق يقظة الأجهزة الأمنية في محاربة الجماعات المتشددة، وبتجفيف منابع التموين والتجنيد والدعم والإسناد. أو على المستوى السياسي، وذلك بقوانين المصالحة التي بدأت بقانون الرحمة في عهد الرئيس السابق اليمين زروال، أو بقوانين الوثام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية في عهد الرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة، والتي لا تزال قوانينه سارية المفعول إلى حد هذه اللحظة، وشكلت قاصما لظهر الجماعات السلفية المتشددة، برغم المآخذ والنقائص التي تحدثنا عنها مرارا وتكرارا، كما أن الحروب لا تخلو غالبا من التجاوزات والإخفاقات.

وحتى من الجانب الديني، فقد لعبت دورها المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية، من خلال تفعيل فتاوى العلماء والمراجع والدعاة والأئمة، أو من خلال فقه المراجعات، وتوبة رؤوس الفكر السلفي الجهادي بعد تجارب دموية طويلة، وتشير مصادرها أنه منذ مارس 2008 سلم نفسه لمصالح الأمن أكثر من 80 أميراً، بينهم من كان يشغل منصب الضابط الشرعي للجماعة السلفية، وهو أهم مرجع ومنصب روحي للتنظيم الإرهابي، وهذا مؤشر على فاعلية التكامل الذي أحدثته الجزائر ما بين الجانب الأمني والجانب السياسي والجانب القضائي والجانب الفكري.

أما من الجانب الإعلامي الذي لا يمكن تجاهله، فبدوره قامت المؤسسات الإعلامية بكشف الكثير من الملفات التي ساعدت في قطع دابر المدّ السلفي التكفيري في الأوساط الشبانية والأحياء الفقيرة خاصة. كما ساهمت المؤسسات الإعلامية في نشر الوعي لدى الأوساط الشعبية بمخاطر الإرهاب، وأدى هذا التعاون إلى خلق هبات شعبية مختلفة، بل سجلت حتى مسيرات عفوية ضد معاقل القاعدة في منطقة القبائل وغيرها، ممن يستهدفون المدنيين سواء بالقتل أو الخطف أو التعذيب، والنهب والعدوان على الأعراس والأرواح.

وهو الذي لمسناه في المغرب أيضا، من خلال جهود بذلتها المصالح المعنية، في تفكيك خلايا نائمة وأخرى ناشطة للجماعات المتطرفة، وأيضا ما يبذله المغرب في إطار التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي

من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاثه. وهو الأمر نفسه الذي قامت به ليبيا وتونس، وتبذله حاليا موريتانيا التي يراد لها، أن تتحول إلى بؤرة ساخنة للقاعدة بعد الإخفاق الذي منيت به في الجزائر، خاصة أن الجماعة السلفية هي من بقايا الإرهاب الذي ضرب الجزائر لما يقارب عشرينين، وهذه الجماعة تشكل العمود الفقري لما يسمى القاعدة حاليا، حتى وإن كانت تتجه نحو الإندثار والنهاية الآلية في عمق الصحراء والساحل.

بإختصار شديد وإن كان الموضوع متشعبا، أرى أن مسألة مستقبل أمن المنطقة المتوسطية، يخضع لتكاثف الجميع، ما بين المثقفين، ما بين السياسيين، ما بين الحكومات، ما بين الأنظمة، ما بين الشعوب، ما بين الإعلاميين، ما بين رجال الدين، ما بين فعاليات المجتمع المدني، ما بين الحقوقيين... الخ. حتى وإن كان الإرهاب قد تمّ القضاء عليه في الجزائر، ولم تبق إلا فلوله التي صارت تمارس الحراية والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والسموم، عكس مطلع التسعينيات لما لبسوا غطاء سياسيا للتمويه والدعاية. كما قلّمت مخاطره في المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، وجرى النزوح الفعلي نحو الساحل والصحراء، ودول هذه المنطقة بدورها في تنسيق إستراتيجي لمحاصرة هذا المدّ والقضاء عليه.

والهروب نحو الساحل الإفريقي، هذا حدث بسبب الضربات اليومية التي يتلقاها درودكال وعصابته الإجرامية في الجزائر، خاصة من قبل قوات الأمن التي احترفت في هذا المجال، وحتى المقاومة الشعبية الراضة لكل أشكال العنف والإرهاب. وهذا الهروب الذي يراه البعض تمدا استراتيجيا، غير صحيح بالمرّة. لأنه هروب من الموت المحقق والحصار، نحو منطقة تتوفر على كل أسباب البقاء وريح البعض من العمر، بسبب شساعتها وصعوبة مراقبتها وتوفرها على جماعات متمردة وأخرى مهربة ومافيا المخدرات... الخ. وهي كلّها تحالفت مع ما يسمى "القاعدة" لأجل توفير المال المتدفق من الغرب بسهولة تامة عن طريق الوسيلة الجديدة، وهي خطف الرعايا الغربيين، والذين يتمّ إنقاذ أرواحهم بدفع فديات تسيل للعباب، لأن اغلب هؤلاء المختطفين عملاء من أجهزة المخابرات الغربية كما ذكرنا.

وأعتقد أن خطر "القاعدة" في المنطقة بدأ يتجه نحو بقع أخرى كاليمن مثلا، ولكن لا يمكن ضمان بقاءه بعيدا هناك، كما أنه من المستحيل التسليم التام بشفاء جغرافيتنا منه، مادامت الشعوب مغيبة عمدا من المشهد السياسي والإقتصادي، ومادامت رائحة النفط تفوح دوما بما يزكم مشام المحافظين الجدد وحلفائهم، بل نراه يتدفق بغزارة نحو ما يخدم - فقط - بارونات وتحالفات تنسج في الظل ما بين مافيا المقاولات والأنظمة والقوى الأجنبية المترصدة.

أيها الإخوة الأعزاء

في الأخير وإن كنت لم استطع الإحاطة بهذا الملف الشائك والمعقد لعامل الوقت، إلا أنني أرى من الضروري التحفيز على التعاون والتكاثف والعمل في إطار وحدوي شامل وليس مصلحي أي، وهذا لمواجهة التحديات التي ستقبل عليها المنطقة برمتها، في ظل تنامي أطماع الضفة الأخرى لنهب ثرواتها، ووفق تأثيرات مختلفة تسعى لتفتيت الدول التي تنعم بالنفط خاصة، وتحت طائلة مخاطر الإرهاب الذي

تعمل مخابر صهيونية على أن يبقى "ماركة إسلامية مسجلة"، وهذا لتحقيق أهداف ومآرب كثيرة ليس المجال لبسطها.

وبالنسبة للمنطقة المغاربية، أدعو الأنظمة من على هذا المنبر إلى الإهتمام الفعلي والجاد والصادق بالشعوب ومراعاة مصالحها، وردّ الاعتبار إليها وفق منطق ديمقراطي وعادل، لأن التطرف والتشدد لا ينمو ويتكاثر إلا في البيئات الفاسدة والقررة، وأن الجريمة المنظمة دوما تأتي نتيجة الظلم والفساد والتسلط والحرمان.

كما أغتتم الفرصة لأؤكد على أن ما يهدد أمن المغرب الكبير ووحدته، هو الإبقاء على قضية الصحراء الغربية على ماهي عليه، من دون حلّ شامل وعادل ونهائي ينطلق من الصحراويين أنفسهم ولا يخدم سواهم أولا وقبل كل شيء، وليس وفق ما يملى علينا من الخارج أو يفرض عليهم من الداخل، والتجارب علمتنا أن الحلول المفروضة غالبا ما تكون عواقبها أشد وأخطر مما كانت عليه الأمور من قبل.

والإصرار والتعننت من دون الوصول لحل موضوعي وعادل يخدم الإستقرار وحسن الجوار والوحدة المغاربية، سيعجل حتما بنشوب أخطار كثيرة تهدد مستقبل الأمن في المنطقة المتوسطة، إن عاجلا أو آجلا.

أشكر الجميع على سعة الصدر في تحمّل أعباء هذه المداخلة المطولة، برغم محاولات الاختصار التي أجبرت نفسي عليها، وأتمنى أنني وفقت بعض الشيء في إعطاء صورة واضحة المعالم، حسب ما أراه وأؤمن به، ويعبّر دوما عن قناعاتي الشخصية الخالصة، وليس دفاعا عن أي جهة ولا خدمة لأي طرف مهما كانت سطوته أو سلطته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.